

نص تقرير الأمين العام إلى الدورة الاستثنائية:

المؤتمر تعامل مع الأزمة وفقاً لرؤية وطنية تحفظ للوطن أمنه ووحدته



الوصول للانتخابات الرئاسية المبكرة يتطلب من حكومة الوفاق الوفاء بمهامها

الرهانات وتفويت الفرصة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات منها:

١ - وضع الرأي العام المحلي والدولي ووضع الأشقاء والأصدقاء الذين بذلوا جهوداً كبيرة من أجل إنجاز التسوية السياسية، في صورة ما يحدث من خروقات للمبادرة والآلية وتحميل بعض الأطراف في المعارضة المسؤولية الكاملة إزاء ما يحدث.

٢ - اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة والحفاظ على السكينة العامة، ومن ذلك: توجيه الأخ محافظ محافظة تعز وأحزاب اللقاء المشترك بسرعة وقف إطلاق النار في مدينة تعز وتشكيل لجنة مشتركة لسحب القوات العسكرية وقوات المليشيات المسلحة فوراً، والعمل من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المدينة، كما اتخذت التدابير اللازمة لمواجهة الاعتداءات التي تجددت في الحصبة، وصوفان، والجرفاء.

وعلى إثر تطورات الوضع الأمني في مدينة تعز عقدت اللجنة العامة اجتماعاً برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس اللجنة العامة الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك غير الجاري، ووقفت فيه أمام تطورات الأوضاع في المدينة والتصعيد الخطير الذي قامت به مليشيات الإصلاح والعناصر المسلحة التابعة للانقلابيين والمتمردين والخارجين على الدستور والقانون، ودانت تلك الأعمال التي تستهدف زج الوطن في أتون الفوضى والقضاء على فرص التسوية السياسية وتطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومحاولة تلك القوى إسقاط المبادرة، وقد حملتها اللجنة العامة كامل المسؤولية، مبدية أسفها لما يتعرض له مدينة تعز وأبنائها من قتل وتكفير وهدم وخراب على يد العصابات المتمردة الإرهابية الخارجة على النظام..

ودعت اللجنة سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي للرافعة للاتفاق إلى تحمل مسؤولياتهم والتوجه إلى مدينة تعز للاطلاع على حقيقة الواقع ميدانياً.. وطالبت اللجنة العامة الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك غير المتورطين في أعمال العنف والجرائم والأضرار التي لحقت بمدينة تعز وسكانها، بتحديد موقفهم مما يحدث في هذه المدينة العزيزة وإعلان الحقائق للشعب دون مواربة وتسترٍ على الأطراف التي مارست العنف.

كما وقفت اللجنة العامة في اجتماعها أمام نتائج الحوار مع الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك سواء ما يتعلق بالحكومة أو غيرها من القضايا التي تم الاتفاق عليها، وأدركت التالي:

- دعوة اللجنة العامة الرئيسية للمؤتمر للانتقاد يوم الأربعاء ٧ ديسمبر للوقوف أمام المستجدات الراهنة التي ستجرى وفقاً للآلية التنفيذية المزمعة.

- الوقوف أمام المعايير والأسس العامة لاختيار مرشحي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في حكومة الوفاق الوطني، وفي هذا الصدد فوضت اللجنة العامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - والذي كلف بدوره النائب الأول الأمين العام والأمناء العاملين بالمساعدين بذلك وفقاً للمعايير المتفق عليها.

- ونظراً للدور الذي سيلعبه المؤتمر الشعبي العام خلال الفترة القادمة فقد كلفت اللجنة العامة الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام لإعداد التصورات الخاصة بتطوير أداء المؤتمر وتفعيل آليته وبما يلبي حاجات المرحلة القادمة ويعزز من دور المؤتمر كتنظيم سياسي طبيعي يضطلع بالمهام الوطنية التي من شأنها أن تحدد الأفق الديمقراطي وتحمي المكاسب الوطنية، كما دعت اللجنة العامة إلى دعم جهود اللجنة الأمنية المشتركة في تعز وكل الجهود المبذولة لتثبيت الأمن والاستقرار، وأكدت اللجنة دعمها ومساندتها لكل الجهود الرامية إلى تطبيق الآلية التنفيذية المزمعة وإزالة كل العراقيل التي تقف في طريقها على أرض الواقع.

وفي الختام أيتها الأخوة أيتها الأخوات: لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل اليكم ولفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - على الجهود الطبية والمساعدة الدائمة التي ساهمت في الوصول إلى النتائج المرجوة، ووضعت اليمن على طريق الاستقرار وستساعد على الخروج من الأزمة باعتبارها رغبة وطنية ومصصلحة عليا. وفق والله الجميع لما فيه خير ومصصلحة اليمن وأهلها.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أشاد الأخ المناضل عبدربه منصور هادي - نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام - بتقرير الأمانة العامة الذي قدمه، بما بذلته القيادة السياسية من جهود متواصلة لإنجاز التسوية السياسية..

وأشار التقرير الذي قرأه الدكتور أحمد عبيد بن دغر - الأمين العام المساعد - إلى أن الوصول للانتخابات الرئاسية المبكرة يتطلب جدية كافة الأطراف وتمهينة الأجواء الملائمة لذلك.. فيما يلي نص التقرير:

أثبت المؤتمر منذ اللحظة الأولى لتوقيع المبادرة مصداقيته في تنفيذها

الرئيس قطع دابر المتآمرين وجنب الوطن الحرب وإراقة الدماء

تصعيد المشترك لأشغال المبادرة

قوى التعصب والتطرف تواصل الاعتداءات والقتل في أرحب وتعز والحصبة وصوفان

تحريض الشباب على رفض المبادرة وتعكير أجواء الوفاق

الإخلال بتنفيذ الآلية وفق الجدول الزمني المحدد

الوفاق الوطني بحسب الآلية في المدة المحددة، وتلى ذلك إصدارنا قرار تشكيل اللجنة العسكرية التي حددت الآلية التنفيذية مهامها في إزالة مظاهر الانقسام والتوتر العسكري والأمني التي خلفتها الأزمة.

□ الأخوة.. الأخوات لقد بذلت القيادة السياسية جهوداً متواصلة بشأن إنجاز التسوية السياسية منذ ختام أعمال دورتكم الاستثنائية السابقة، مسترشدة بقراركم ورؤاكم التي زودتمونا بها، حيث عقدت اللجنة العامة ثلاثة اجتماعات مهمة اتخذت فيها جملة من القرارات على الصعيد التنظيمي والسياسية.

ففي الـ ٢٧ من نوفمبر المنصرم رأس فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام - اجتماعاً مشتركاً للجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي نوقشت فيه القضايا والمستجدات الراهنة في ضوء التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمعة لحل الأزمة السياسية والجهود التي بذلها من أجل التنفيذ الخلاق والمسؤول لما تضمنته المبادرة وآليتها.

وقد تمثنت قيادات المؤتمر والتحالف في الاجتماع الخطوة الشجاعة والقرار الحكيم لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالتوقيع على المبادرة الخليجية وحرصه الكبير على المصلحة الوطنية العليا وتجنب اليمن الانزلاق إلى أتون الفوضى والدمار والتخريب، واعتبروا توقيع فخامته تجسيدا لحكمته المعهودة وتجسيدا للحكمة اليمانية، ويعد ذلك الحدث التاريخي انصاراً للشعب اليمني والشريعة الدستورية والديمقراطية في البلاد، وقطعا لدابر مؤامرة الانقلابيين والمتربصين بأمن الوطن.

لقد حرصنا دائماً على وضع الأشقاء والأصدقاء الفوضى والدمار والتخريب، واعتبروا توقيع سلسلة من اللقاءات المتواترة مع سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفير الاتحاد الأوروبي وسفراء مجلس التعاون الخليجي لإطلاعهم على القرارات والإجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية للمؤتمر بشأن تنفيذ بنود الآلية..

وبهذا الصدد فإننا نوجه الشكر والتقدير لكل الذين ساعدونا على الوصول إلى الاتفاق، ووضع اليمن في سياق الوفاق والاتفاق، ونوجه شكرنا خاصة إلى أختونا في المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: تتعقد هذه الدورة في الوقت الذي مازالت فيه الاعتداءات وأعمال نهب الممتلكات العامة والخاصة، مستمرة، وهذه المرة بمشاركة واضحة من عناصر القاعدة التي دفع بهم قادة المشترك في تطور خطير لمنحى الأعمال التخريبية..

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: تتعقد هذه الدورة في الوقت الذي مازالت فيه الاعتداءات وأعمال نهب الممتلكات العامة والخاصة، مستمرة، وهذه المرة بمشاركة واضحة من عناصر القاعدة التي دفع بهم قادة المشترك في تطور خطير لمنحى الأعمال التخريبية..

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: تتعقد هذه الدورة في الوقت الذي مازالت فيه الاعتداءات وأعمال نهب الممتلكات العامة والخاصة، مستمرة، وهذه المرة بمشاركة واضحة من عناصر القاعدة التي دفع بهم قادة المشترك في تطور خطير لمنحى الأعمال التخريبية..

خطوات لتنفيذ آلية المبادرة:

العفو العام عن كل من ارتكب حماقات خلال الأزمة عدا المتورطين بجرائم جنائية

دعوة الناخبين للاقتراع في الانتخابات المبكرة

تكليف مرشح المعارضة لرئاسة حكومة الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة العسكرية

الأولويات وتطلعات الشعب اليمني وفي المقدمة الشباب منهم.

وكما تعرفون فإننا يترتب على تنفيذ الآلية التنفيذية في مرحلتها الأولى: الوصول إلى انتخابات رئاسية مبكرة في فبراير القادم من خلال المرشح التوافقي بحسب ما تضمنته الآلية، وإن الوصول إلى انتخابات مبكرة قادمة وإجراءها في موعدا يتطلب جدية من كل الأطراف وتمهينة الأجواء الملائمة لذلك من خلال نهوض حكومة الوفاق الوطني التي ستشكل برئاسة المعارضة الأمنية والعسكرية وعودة الحياة الطبيعية بمهامها وواجباتها الكبيرة للحكومة بتلك الفترة الزمنية ومن ذلك إزالة كافة مظاهر الاختلالات الأمنية والعسكرية وعودة الحياة الطبيعية اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وتجاوز مظاهر الأزمة وأفرانها وتطبيق كل الالتزامات المتعلقة بذلك من جميع الأطراف بما يحقق انتقالاً آمناً إلى المرحلة الثانية من المبادرة.

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: لقد جاء انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للوقوف على طبيعة الأوضاع القائمة بتعقيداتها والتي يجب أن نندرسها ونتخذ بشأنها القرارات التنظيمية المناسبة التي من شأنها دعم وفاء المؤتمر الشعبي العام بالآلية التنفيذية المزمعة لها، وقد جاء توقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة حرصاً منه على تفويت الفرصة على المتآمرين على الوطن ونظامه الجمهوري، ووحדתه الوطنية ونهجه الديمقراطي الحر، واستشعاراً منه للمسؤولية الوطنية والتاريخية وحفاظاً على المكتسبات الوطنية من نوايا الأشرار، وإخراجاً للشعب من المعاناة التي وضعت فيها قوى الشر المتربصة بالجميع، وبما يجنب اليمن الحرب والدمار وإراقة الدماء والانزلاق إلى الفوضى.

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى التي أعقبت التوقيع على المبادرة والآلية مصداقيته وجدية عالية من خلال الخطوات العملية التي يقوم بها ترجمة للقرار الرئاسي رقم (٢٤) الصادر في سبتمبر المنصرم القاضي بتفويض نائب رئيس الجمهورية ببعض الصلاحيات الدستورية اللازمة لتنفيذ المبادرة وآليتها أصدرنا القرار الرئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠١١م دعونا فيه الناخبين للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / فبراير ٢٠١٢م على أن تجري الانتخابات الرئاسية المبكرة في ظل إدارة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحالي.

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى التي أعقبت التوقيع على المبادرة والآلية مصداقيته وجدية عالية من خلال الخطوات العملية التي يقوم بها ترجمة للقرار الرئاسي رقم (٢٤) الصادر في سبتمبر المنصرم القاضي بتفويض نائب رئيس الجمهورية ببعض الصلاحيات الدستورية اللازمة لتنفيذ المبادرة وآليتها أصدرنا القرار الرئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠١١م دعونا فيه الناخبين للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / فبراير ٢٠١٢م على أن تجري الانتخابات الرئاسية المبكرة في ظل إدارة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحالي.

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى التي أعقبت التوقيع على المبادرة والآلية مصداقيته وجدية عالية من خلال الخطوات العملية التي يقوم بها ترجمة للقرار الرئاسي رقم (٢٤) الصادر في سبتمبر المنصرم القاضي بتفويض نائب رئيس الجمهورية ببعض الصلاحيات الدستورية اللازمة لتنفيذ المبادرة وآليتها أصدرنا القرار الرئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠١١م دعونا فيه الناخبين للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / فبراير ٢٠١٢م على أن تجري الانتخابات الرئاسية المبكرة في ظل إدارة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحالي.

بسم الله الرحمن الرحيم
فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

□ الأخوة والأخوات أعضاء اللجنة الدائمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: يأتي انعقاد هذه الدورة الاستثنائية في ظل ظروف ومستجدات بالغة الأهمية يعيشها وطننا الحبيب وهي امتداد للتجديت الجسيمة التي ألفت بظلالها علينا جميعاً في هذه الأزمة على كافة الصعيد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية.. وهانحن اليوم على وشك تجاوزها بفضل حكمة القيادة السياسية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- والمخلصين والأوفياء والشرفاء الذين انتصروا للوطن وإرادته ووقفوا سداً منيعاً دفاعاً عن الجمهورية والوحدة والديمقراطية والشريعة الدستورية واستقرار وأمن اليمن.

□ الأخوة والأخوات أعضاء اللجنة الدائمة

انطلاقاً من قراركم وتوصياتكم الصادرة عن دورة شهيد الوطن الكبير عبدالعزيز عبدالغني التي انعقدت في ١٩ أكتوبر المنصرم، واسترشاداً بها وبناء على تفويضاتكم لقيادة المؤتمر بمواصلة جهود الحوار واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإخراج اليمن من الأزمة الراهنة، واصلت الهيئات التنظيمية العليا للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه في التحالف الوطني الديمقراطي برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح جهودها السياسية والتنظيمية لاحتواء الأزمة الراهنة، واستكمال الحوار مع أطراف الأزمة في أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم بشأن التسوية السياسية واستكمال إنجاز الآلية التنفيذية المزمعة بناء على مضامين وأهداف المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) الصادر في ٢١ أكتوبر المنصرم.

لقد سعينا في قيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفائنا من أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ومعنا كل الشرفاء والمخلصين من أبناء الوطن، من خلال العمل الجاد والمتواصل، إلى تجاوز تداعيات الأزمة السياسية باعتبارها تهديداً للوطن ومحاولة للنيل من مقدراته واستحقاقاته وجره إلى أتون صراعات تقود إلى العنف والتمزق والتشظى، الأمر الذي أدركه المؤتمر الشعبي العام منذ وقت مبكر ونبه إلى طبيعة وحجم المؤامرة التي يتعرض لها الوطن من قبل بعض القوى المتطرفة التي لا تستشعر المسؤولية الوطنية، وهو الأمر الذي دفع بالقيادة السياسية إلى التعاطي مع الأزمة بروح المسؤولية الوطنية، انتصاراً للوطن وتمسكاً بالحقوق المشروعة لشعبنا وفي مقدمتها حماية الشريعة الدستورية والنهج الديمقراطي من مؤامرات الانقلاب عليها والعودة بالوطن إلى ما قبل الدولة والديمقراطية والوحدة والنور.

ومن هذا المنطلق فقد تم التعامل من قبل القيادة السياسية في المؤتمر الشعبي العام مع الأزمة التي عاشها الوطن خلال الفترة الماضية وفق رؤية وطنية تحفظ لليمن نظامه ووحدته واستقراره، ونهجه الديمقراطي ولا تنتقص من خيارات الشعب اليمني، وعلى هذا الأساس فقد تم التعاطي الإيجابي مع المبادرة والقرارات والجهود الإيجابية والمسؤولية حرصاً من المؤتمر وحلفائه على تجاوز الأزمة التي عاشها الوطن، وبعد حوارات طويلة ومضنية وأحداث مؤلمة عاشها الوطن نتيجة لإصرار بعض القوى اللجوء إلى العنف بدلاً من الحوار البناء الذي يمكن من خلاله الوصول إلى التوافق السياسي المرضي لكل الأطراف.

وفي ضوء ذلك تكثفت جهود المؤتمر وقيادته بتوقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر بالتزامن مع توقيع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائهم على الآلية التنفيذية المزمعة لها، وقد جاء توقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة حرصاً منه على تفويت الفرصة على المتآمرين على الوطن ونظامه الجمهوري، ووحדתه الوطنية ونهجه الديمقراطي الحر، واستشعاراً منه للمسؤولية الوطنية والتاريخية وحفاظاً على المكتسبات الوطنية من نوايا الأشرار، وإخراجاً للشعب من المعاناة التي وضعت فيها قوى الشر المتربصة بالجميع، وبما يجنب اليمن الحرب والدمار وإراقة الدماء والانزلاق إلى الفوضى.

□ أيتها الأخوة.. أيتها الأخوات: لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى التي أعقبت التوقيع على المبادرة والآلية مصداقيته وجدية عالية من خلال الخطوات العملية التي يقوم بها ترجمة للقرار الرئاسي رقم (٢٤) الصادر في سبتمبر المنصرم القاضي بتفويض نائب رئيس الجمهورية ببعض الصلاحيات الدستورية اللازمة لتنفيذ المبادرة وآليتها أصدرنا القرار الرئاسي رقم (٢٧) لسنة ٢٠١١م دعونا فيه الناخبين للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / فبراير ٢٠١٢م على أن تجري الانتخابات الرئاسية المبكرة في ظل إدارة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها وبموجب القانون والسجل الانتخابي الحالي.